جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Science

التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط

بالقاسم المختار

أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
mokhtar@squ.edu.om

التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط

بالقاسم المختار

مستخلص:

يتناول هذا البحث عوامل وطرق إعادة التشكيل الاجتماعي لمدينة مسقط الكبرى، وما نتج عنها من تفاوت اقتصادي واجتماعي وبيئي بين مختلف أحياء المدينة. اعتمدت الدراسة على العمل الميداني والمقابلات الشخصية وعلى القيم العقارية وأصناف المساكن، وما أتيح من بيانات رسمية بغاية إنتاج نموذج مخطط تقريبي للتركيب الاجتماعي في مدينة مسقط قديما وحديثا. وتبين نتائج الدراسة أن معايير توزّع الأسر في المجال الحضري (المساحة الحضرية المأهولة) قد تغيرت من معايير اجتماعية تقليدية إلى معايير اقتصادية بحتة، تحددها المزايا البيئية للموضع الطبيعي، ومقومات الموقع والمحتوى الاجتماعي، ومستوى الخدمات والمرافق العامة. ونتيجة لهذا ظهرت بوادر تجزئة اجتماعية للمجال الحضري. وخلص البحث إلى جملة من التوصيات المتعلقة بالتمدد الحضري، وبالمضاربة العقارية، وتجهيز الأحياء، والحد من المجمعات العقارية المغلقة، وتجديد وإعادة تأهيل الأحياء المتدهورة.

الكلمات الدالة: مجال حضري، شرائح اجتماعية، تركيب اجتماعي، معايير التوطن، تجزئة حضرية.

Modern Transformations in the Urban Social Structure in Muscat City

Belgacem Mokhtar

Abstract:

This study intends to gauge the framework of factors and mechanisms that contributed to the restructuring of social setup of Greater Muscat and the thereof ensuing economic, social and environmental disparities between the different residential quarters of the city. In order to produce an approximated model of the old and contemporary social structure of the city, the study used field surveys, interviews, real-estate values and types of housing, in addition to available official data. The study demonstrates clearly that locational criteria of the distribution of households in urban space have shifted from the traditional social values and practices towards predominantly economic estimates that are governed by the environmental comparative advantage of the site, the location attributes, the social content and the level of social amenities. As a result, socio-spatial fragmentation became very conspicuous in the urban space. The study suggests a number of recommendations as regarding urban sprawl, real-estate speculation, gated communities, and the renovation and rehabilitation of deteriorating residential quarters.

Keywords: Urban Area, Social Category, Social Structure, Locational Criteria, Urban Fragmentation

المقدمة

خلال العقود الأربعة الأخيرة، شهدت المدن والقرى العمانية تحولات عميقة شملت الأشكال والوظائف والتراكيب. وتأتي مدينة مسقط في مقدمة المدن المتأثرة بهذه التحولات بفعل حجمها السكاني ووظيفتها الأولى كعاصمة وطنية، وتنوع الوظائف الحضرية فيها، فضلا عن أنها كانت تحظى بأولوية مطلقة في عملية التطوير والبناء والاستثمار الحكومي والخاص. وبالتزامن مع توسعها العمراني وحدوث حركة أفقية كثيفة للسكان داخل المجال الحضري، شهدت المدينة بروز ظاهرة جديدة تمثلت في إعادة توزيع الشرائح الاجتماعية للسكان حسب قدراتهم الشرائية، وتحديدا حسب قدرتهم على اقتناء المسكن المناسب في المكان الذي يرغبون فيه. وفي هذه العملية تدخلت معايير توطّن لم تكن معهودة في المكونات التقليدية للمدينة، حيث تغيرت معايير توزّع الأسر في المجال الحضري من معايير قبلية وعرقية وقانونية - اجتماعية إلى معايير اقتصادية بحتة تحددها المزايا البيئية للموضع الطبيعي (site) والموقع (Location) والمحتوى الاجتماعي، ومستوى الخدمات والمرافق العامة في هذا القطاع[1] أو ذاك.

ونتيجة لمجمل العوامل المتدخلة، بدأت تظهر في المدينة قطاعات جغرافية متميزة عن بعضها البعض، بقيمها العقارية وسمعتها الاجتماعية، ومكوناتها المادية (البنايات) والبشرية (الشريحة الاجتماعية السائدة). وعبر سوق العقارات، برزت بوادر تجزئة اجتماعية للمجال الحضري، (Socio-Spatial Fragmentation)، وهو أمر يتنافى مع جوهر المدينة بصفتها كيانا متكتلا، متفاعلا ومتجانسا، "يهدف بالأساس إلى تفعيل العلاقات الاجتماعية ودفعها نحو أقصى درجاتها" (Claval, 1974: 293)، فضلا عن تعارضه مع الأهداف العامة للسياسة الحكومية في مجال الإسكان، القائمة على توزيع الأراضي السكنية بأسعار موحدة وبسيطة للغاية، تعمل، ولو نظريا، على الحدّ من التفرقة الاجتماعية (Social segregation) داخل المجال الحضري.

في ضوء هذا، ستبحث هذه الورقة في التركيب الاجتماعي (Social structure) لمدينة مسقط الكبرى (إقليم العاصمة)[2] والتحولات التي حصلت على أدوات وأنماط توزيع الشرائح الاجتماعية في مجالها الحضري، وفي مجمل العوامل التي أدت إلى هذه الوضعية الجديدة، وما نتج عنها من بوادر تجزئة اجتماعية للمجال المبني فيها.

أهمية الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن علم جغرافية المجتمعات الحضرية الذي يقوم على تحليل المدينة كظاهرة اجتماعية ذات نظم وتراكيب تحدد العلاقات الاجتماعية والمكانية للسكان الحضر، ويهدف إلى " تفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعي في المراكز الحضرية، وتأثير الحياة الحضرية على الواقع الاجتماعي " (نجاحي، ٢٠١٢: ١٨)، كما يسعى لدراسة التحولات الحاصلة مكانيا، وما يمكن أن ينتج عنها من إشكاليات في إدارة المناطق الحضرية. وتعدّ معرفة التراكيب المادية والبشرية للمدينة، وإدراك عوامل ومظاهر وكيفية تحرك الشرائح الاجتماعية داخل المجال الحضري (Urban space)، أمران أساسيان للتخطيط الحضري العصري الهادف إلى خلق مدينة خالية من مظاهر الفوارق المكانية (Spatial disparities)، والتفاوت التنموي (Development inequalities)، والصراع الاجتماعي (Social conflict)، أي مدينة مستدامة يتمتع كل فرد فيها بما فيها من مزايا وخدمات. ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة قد توفر لأصحاب القرار في مجالات الإسكان والتخطيط الحضري والتنمية الاجتماعية، صورة عن عوامل التوزيع الاجتماعي للسكان، وعن أساليب الأطراف المتدخلة في تشكيل المجال الحضري. كما ستساعد على توقع مواطن التنافر والتوتر بين مكونات النسيج الحضري المادية والاجتماعية، وبالتالي تطوير قدراتهم وأدواتهم في إدارة المجال الحضري. هذا فضلا عن إمكانية مساهمة هذه الدراسة في البحث العلمي المتعلق بالمدن العمانية التي تشهد تحولات عميقة وذات أبعاد وانعكاسات عديدة في الحاضر والمستقبل.

منهجية الدراسة

إن البحث في المحتوى الاجتماعي لأي مدينة، وما يشهده من تحولات جغرافية، هو بالضرورة عمل ميداني يقوم بالأساس على قياس مدى التجانس والتفاوت بين الشرائح الاجتماعية حسبما تتوزع في مختلف قطاعات أو أحياء المجال الحضري. ولقد جرت العادة في مثل هذه الدراسات على استعمال مؤشرات اقتصادية (الدخل الأسري، فئات الأجور، تركيبة الاستهلاك،

١. المقصود بالقطاع هو ذاك الجزء من المدينة الذي يكتسب شيئا من التجانس الداخلي يميزه عن غيره من مكونات المدينة. وغالبا ما يتكون القطاع من عدّة أحياء (حارات) شبه متجانسة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا. كما يمكن أن يكون حيّا واحدا، وهي حالات نادرة في مثال هذه الدراسة.

٢. مسقط الكبرى، أو إقليم العاصمة، هو مجمل ولايات مسقط، مطرح، بوشر، العامرات، السيب، أي مجمل محافظة مسقط دون اعتبار ولاية قريات التي تبعد عن العاصمة بما يزيد عن ٧٠ كيلومتر، والتي تنفصل عنها جغرافيا ووظيفيا.

والمهن السائدة، والقيم العقارية عند البيع أو الإيجار، ونوع المسكن، ومكونات المسكن، وواجهة المسكن، ومستوى التجهيزات المنزلية، الخ)، أو مؤشرات اجتماعية (متوسط حجم الأسر، ومستويات التعليم، ودرجة القرابة، والعرق، والجنسية، والمعتقد، والجريمة، والفئة الاجتماعية السائدة، الخ) بغية رسم خريطة للواقع الحضري تساعد على تلافي النواقص وتوجيه عمليات التنمية الحضرية.

ونظرا لندرة الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع في مسقط[١]، ولقلة أو انعدام البيانات الإحصائية النوعية، فقد تم الاعتماد بالدرجة الأولى على الدراسة الميدانية، عملا بالقاعدة الجغرافية التي تقول بأن " الملاحظة الحقلية هي أولى أدوات الجغرافي". ولإدراك التحولات الحاصلة، سعت الدراسة إلى تحديد التقسيم الاجتماعي للمجال المأهول في مدينة مسقط القديمة، فتم استعمال المقابلات الشخصية مع عدد من كبار السن الذين عاشوا في مسقط قبل هذه التحولات وبعدها؛ لزيادة توضيح المخطط الذي أورده فريد شولتز في مقدمته الجغرافية عن سلطنة عمان (شولتز، ١٩٨٠: ١٢٠)، ولإنتاج نموذج مخطط تقريبي للتركيب الاجتماعي في مدينة مسقط ما قبل سبعينيات القرن الماضي (الشكل ٣). أما بالنسبة للوضع الحالي، فقد تم الاعتماد على القيم العقارية حسبما تتوزع في المجال الجغرافي، وعلى أشكال وأحجام المساكن، للتمييز بين المستويات الاقتصادية للسكان وبين الأحياء المختلفة.

وللتأكد من النتائج، تمت العودة إلى بيانات إحصائية رسمية من واقع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في سلطنة عمان لسنة ٢٠١٠، حول المهن السائدة، ومستويات التعليم، واستعمال الإنترنت بالمنازل، تلك التي لا تتوافر، للأسف، إلا على مستوى الولايات.

وفي البحث عن العوامل المفسرة، تم وضع هذه التحولات في إطارها السياسي والتنموي من خلال قراءة في مختلف خطط التنمية الوطنية والإقليمية وما نتج عنها من نمو ديموغرافي واقتصادي في المدينة.

الإطار النظري

عند دراسة المدن، يمكن النظر إلى المدينة على أنها إسقاط (Projection)، على حيز جغرافي محدد، للظروف الطبيعية وللموروث التاريخي، وصراع القوى الاقتصادية، والتطور التقني، وعبقرية الإنسان في البناء والتعمير، والقوانين العمرانية، والشروط الإدارية، والعادات اليومية، والتطلعات الشعورية واللاشعورية للسكان. وبذا تكون المدينة في شكلها ومحتواها ووظائفها وتراكيبها نتاج تاريخها. غير أن المدينة، وككل كائن حي، كيان غير ثابت، بما يشهده من حركة أفقية ورأسية لمحتواه المادي والبشري. ومن أهم نتائج هذه الحركة إعادة توزيع السكان باستمرار، حيث تحتل كل أسرة مكانها المناسب في ضوء وضعها الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا ينفك بدوره عن التغير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ. وبهذا تميل الأسر المتشابهة إلى التجاور، مشكلة أحياء متميّزة عن بعضها، فيتجزأ المجال الحضري إلى قطاعات تسود في كل منها هذه الشريحة الاجتماعية أو تلك. غير أن هذه التجزئة، التي تبدو ممرا طبيعيا، قد تتحول إلى تفرقة اجتماعية (Social segregation) عندما تحتد الفوارق بين الأحياء في الثروة والمرافق والنظافة والخدمات، الخ. وقد يصل الأمر، كما في كثير من مدن العالم، إلى التمييز الطبقي (Discrimination) والتنافر بين الأحياء، والصراع بين الشرائح الاجتماعية، وتتحول بعض أجزاء المدينة إلى بؤر للتوتر وتفشي الآفات الاجتماعية وانعدام الأمن.

ولقد تطرقت العديد من النظريات الجغرافية إلى مسألة التركيب الاجتماعي للمدينة من خلال دراسة أنماط استخدامات الأرض الحضرية. وتعدّ النظريات الكلاسيكية الإيكولوجية التي بناها وطورها علماء الاجتماع الحضري بجامعة شيكاغو في مطلع القرن العشرين من أبرز المحاولات العلمية الساعية إلى بناء نموذج علمي قادر على تحليل وتفسير النطاقات الاجتماعية. وضمن هذه المدرسة الجغرافية برزت نظرية بيرجيس الحلقية التي ترى أن السكان ينتظمون حول مركز المدينة مشكلين ٦ حلقات متتابعة بناء على خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية (أبو صبحة، ٢٠٠٣: ٢٣٦). وفي نفس الاتجاه، وضع هومر هويت النظرية القطاعية (Hoyt,1939) التي اعتمدت على نتائج دراسة قيم أجور المساكن في ١٤٢ مدينة أمريكية، وفند فيها نظرية الحلقات مؤكدا على انقسام المجال الحضري إلى قطاعات متفاوتة اجتماعيا قد توجد في أطراف المدينة أو قد تنطلق من مركزها...وتنمو هذه القطاعات مع نمو المدينة وتوسعها. وقام شونسي هاريس وإدوارد أولمان (Harris & Ullman, 1945) بتأكيد توزع السكان حول المركز، لكن على شكل نويات منفصلة نسبيا وتنمو ذاتيا، وسمي نموذجهما لذلك بنظرية "النويات المتعددة".

١. على حدّ علم الباحث، لا توجد أي دراسة جدية للتركيب الاجتماعي لمسقط باستثناء ما نشره الباحث الألماني فريد شولتز (Fred Scholz) بالألمانية والفرنسية (انظر قائمة المراجع).

أما أهم من ركز على تحليل النطاقات الاجتماعية في المدينة فهم علماء الاجتماع الحضري في جامعة شيكاغو كذلك، مثل إشراف شيفكي، (E. Shevky)، وندل بال (W. Bell) ووم. وليامز (M. Williams) الذين درسوا التركيب الاجتماعي لمدينة لوس أنجلس سنة ١٩٤٩ وبينوا العوامل الرئيسية في تقسيم المدينة الأمريكية وأهمها: أولا، المرتبة الاجتماعية التي تحددها المهنة ومستوى التعليم، ثانيا، التحضر الذي تم قياسه بمعدل الخصوبة وبنسبة العاملات من النساء وبنسبة المساكن الفردية الخاصة بالأسر، وثالثا، التمييز أو العزلة (Segregation) التي تم قياسها من خلال نسبة السكان الملونين في المنطقة الإحصائية. " وقد أجريت دراسات تحليل المنطقة الاجتماعية على مدن كثيرة في أمريكا الشمالية وأوروبا، وعلى بعض مدن الحضارة غير الغربية، وأظهر بعض هذه الدراسات أن بعدي الحالة الاجتماعية والتحضر ليسا مستقلين عن بعضهما" (أبو صبحة، ٢٠٠٣: ٢٤٧).

ومن هنا تأخذ عمليات التنمية الحضرية أهمية بالغة في الحدّ من التجزئة الاجتماعية للمدن؛ حتى لا تبلغ حدّ يذهب بجوهر المدينة ذاته بصفتها مجالا اجتماعيا متكتلا، متفاعلا، ومتجانسا إلى حدّ ما. كما تلعب سياسة الإسكان، وسوق العقارات، وإستراتيجيات الأطراف المنتجة للأراضي والمساكن أدوارا مهمة في التشكيل الاجتماعي للمدينة، وبالتالي يعد الإلمام بجميع هذه الأبعاد شرطا أساسيا لحسن إدارة المجالات الحضرية.

نتائج الدراسة

١. التركيب الاجتماعي لمسقط القديمة

كانت مدينة مسقط، التي استمدت منها العاصمة العمانية الحالية اسمها، واحدة من عشرين تجمع قروي متناثرة على ساحل محافظة مسقط الحالية وفي دواخلها. وقد ظلت إلى تاريخ قيام النهضة العمانية الحديثة (١٩٧٠) مجرد تجمع سكاني بسيط[١] ، تعزله عن بقية القرى المحيطة جبال وعرة، وسور عال ذو ثلاثة أبواب من ناحية الجنوب الغربي، وخليج ضيق تحرسه قلعتان (الجلالي والميراني) من ناحية الشمال. (الشكل ١).

وإلى حدود ١٩٧٠، كان النسيج العمراني داخل السور متكتلا جدا تلتصق فيه المباني (٣٠٠ مبنى تقريبا) وتضيق الشوارع والأماكن العامة، وتتميز فيه المكونات الاجتماعية في حارات متجاورة جغرافيا ومتباعدة ومتنافرة عرقيا، أو قبليا، أو دينيا، أو

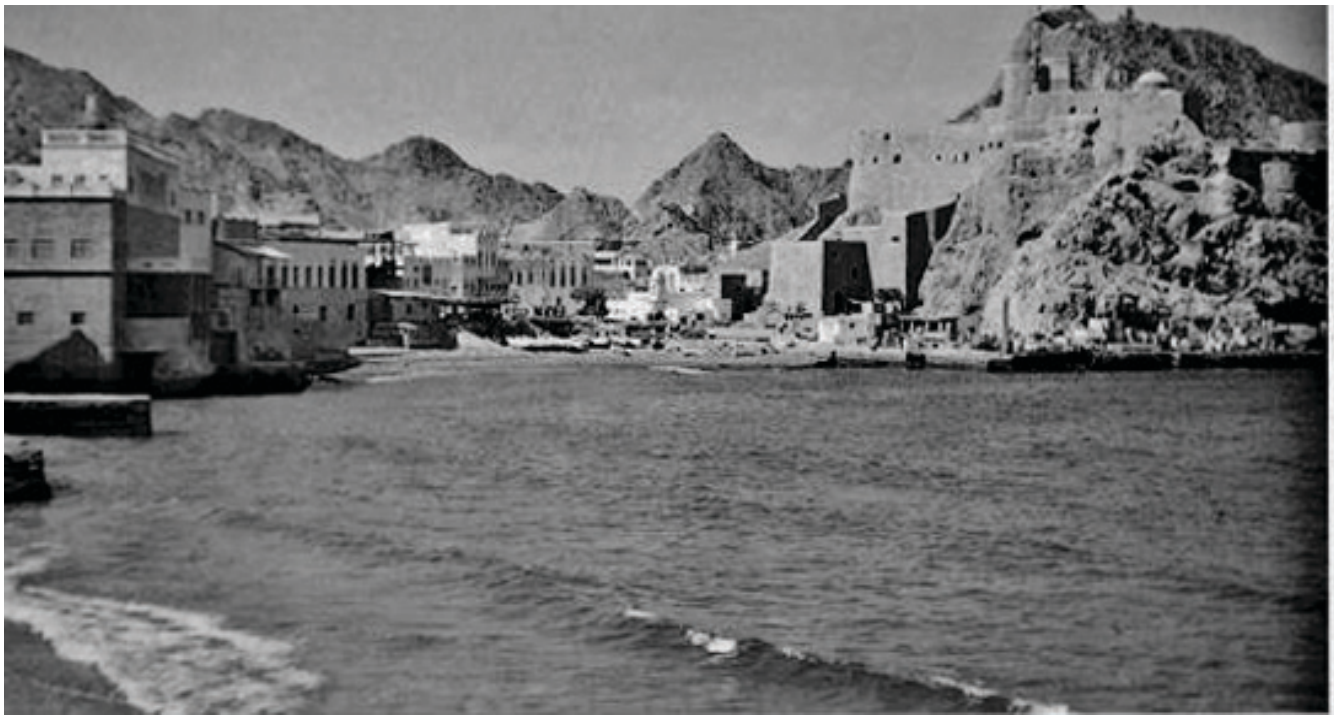

الشكل ١: مدينة مسقط القديمة من ناحية البحر في أوائل سبعينيات القرن العشرين

١. رغم صغر هذا التجمع السكاني، فإنه قد اكتسب صفة المدينة بفضل الوظائف الحضرية التي كان يؤديها على المستوى الوطني والعالمي مثل الوظيفة السياسية (مقر الأسرة الحاكمة والسلطان، ولو مؤقتا، والديوان، والقنصليات الأجنبية)، والوظيفة التجارية بفضل الميناء والسوق والأسطول البحري والبنوك الأجنبية الأربعة، والوظيفة الإدارية المتمثلة في الديوان والدوائر الحكومية رغم قلتها وبساطتها.

مذهبيا، أو اجتماعيا، وأحيانا على كل هذه المستويات أو بعض منها. أما خارج السور، فكان العمران متناثرا يخضع في توزيعه لمعطيات السطح المضرّس فلم يظهر إلا حيث توافر شيء من الانبساط في سفوح الجبال، مع ميل للتركز قبالة السوق عند الباب الصغير (الشكل ٣).

ورغم هيمنة التقسيم التراتبي الاجتماعي داخل السور أو خارجه، فالفروق المعمارية بين الجزأين كبيرة، حيث كانت المباني داخل السور في الغالب كبيرة وذات طابقين أو ثلاثة ومبنية بمواد صلبة، في حين كانت خارجه أكواخا متواضعة جدا من طين، أو من خشب، أو من صفيح، أو من خليط من المخلفات ومن كل ما جادت به الطبيعة أو أتى به البحر. ولقد كان السور ببواباته الثلاث يجسد القطيعة المعمارية والاجتماعية بين ما بداخله وما في خارجه، غير أن هذا الوضع الثنائي كان يدل في نفس الوقت على قوة جذب المدينة لطوائف من سكان الداخل، أو من القادمين من الخارج في وقت لم تكن فيه مستعدة جغرافيا لاستيعابهم، وسياسيا لإدماجهم ضمن النسيج الحضري القيادي. وبصورة عامة، كانت "المدينة" ذات مظهر غاية في التردي (الشكل ٢)، وقد ذكر شولتز، واصفا المدينة في أوائل سبعينيات القرن الماضي، بأن " موقعها الساحلي الممتاز لا يُخفي التدهور الكبير للمباني التي لا تختلف حالتها عما كانت عليه في بداية القرن العشرين " (Scholz, 2002 :198). فضلا عن أن المدينة كانت تفتقر إلى أدنى المرافق والخدمات والبنى الأساسية والطرق، إذا استثنينا الميناء ومبنى الجمارك ومدرسة ابتدائية ومصحة وفرعين لبنكين أجنبيين.

ومن خلال ما ذكره شولتز في مقدمته عن جغرافية عمان، (شولتز، مرجع سابق) عن التقسيم الاجتماعي للمجال المأهول بمسقط، ومن الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية يظهر التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري بسمات قريبة جدا من النمط الإقطاعي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى، أو مدينة ما قبل الثورة الصناعية (Radford, 1979: 994)، إذ يفصل السور بين أهل المدينة والغرباء عن المدينة، فضلا عن تجزؤ كل قسم إلى شرائح اجتماعية غير متساوية لا في الحقوق ولا في الإمكانيات.

ويوضح نموذج التركيب الاجتماعي للمدينة (الشكل٣) أن مدينة مسقط كانت أقرب لهذا النموذج أكثر من قربها من نموذج المدينة العربية الاسلامية التقليدية، ففيها تتوزع الشرائح الاجتماعية في قطاعات تفصل بينها حواجز طبيعية (تلال وكتل جبلية صغيرة) أو عمرانية (فراغات) أو بشرية (السوق)، أو دينية (مساجد ومقابر). كما كانت تخلو من التخصص الوظيفي لأحياء المدينة، إذا استثنينا الميناء والسوق والمدبغة (لا زال

الشكل ٢: مسقط في أواسط القرن العشرون. (المصور مجهول)

أحد الأحياء يحمل هذا الاسم)، كما كانت تفتقر إلى الساحات العامة التي تتمحور عادة حول المسجد الجامع. بل بخلاف ذلك، تتعدد المساجد بتعدد الأعراق والقبائل والمذاهب فتزيد من تجزؤ المجال الحضري.

غير أن أكثر عناصر التجزئة تأثيرا، وأقرب المشاهد للنمط الإقطاعي هو بلا شك سور المدينة الذي تغلق بواباته الثلاث كل مساء إثر طلقة مدفع" (Muscat Municipality, 1997: 18)، وحتى خلال النهار، إذا دعت الحاجة. وكان هذا السور، قبيل ١٩٧٠، يفصل بين مكونين اجتماعيين اثنين مختلفين تماما، مكوّن داخلي (أهل المدينة) ومكوّن خارجي (النازحين حديثا إليها من داخل عمان أو من خارجها). وكان المكوّنان لا يلتقيان إلا عبر البوابات ولأغراض إنتاجية (العمل في الميناء أو في السوق)، أو لأغراض تجارية محددة. علما بأن السوق في حدّ ذاتها كانت في الواقع سوقين، "سوق داخل" و"سوق خارج" كما يسميها الأهالي، واللتان تلتقيان عند "الباب الصغير" عندما يُفتح (الشكل ٣).

وهكذا، ظهرت، في نموذج توزيع الفئات الاجتماعية داخل المدينة القديمة وخارجها، أنصاف دوائر[١] متتالية لكن غير متصلة ببعضها، أي غير متفاعلة اجتماعيا إلا عبر القطاع الإنتاجي والخدمي الممتد من الميناء إلى "سوق خارج" (الشكل ٣). وقد عمل السور على توجيه التنقلات اليومية للسكان، داخله وخارجه، في اتجاهي غرب – شرق، أي من الأطراف نحو المنفذ الوحيد المتمثل في "الباب الصغير".

ويختلف محتوى كل قطاع بناء على معايير عرقية أو قبلية أو اجتماعية – سياسية حسب الصورة التقريبية التالية:

- الدائرة الأولى: تفتح مباشرة على البحر بخليج ضيق تحرسه قلعتا الجلالي والميراني، وتتكون من مباني المؤسسات الموجهة للتجارة الخارجية كمبنى الجمارك ومخازن البضاعة، وما ارتبط بالميناء من خدمات موجهة للسفن وحرف خاصة بأهل البحر. وهذه الدائرة هي بوابة المدينة على العالم الخارجي الوطني والأجنبي على السواء، بحكم انعدام الطرق ووسائل المواصلات البرية. ولا يؤم هذه الدائرة غير المشتغلين فيها خلال النهار.
- الدائرة الثانية: هي دائرة مباشرة للميناء وعلى اتصال

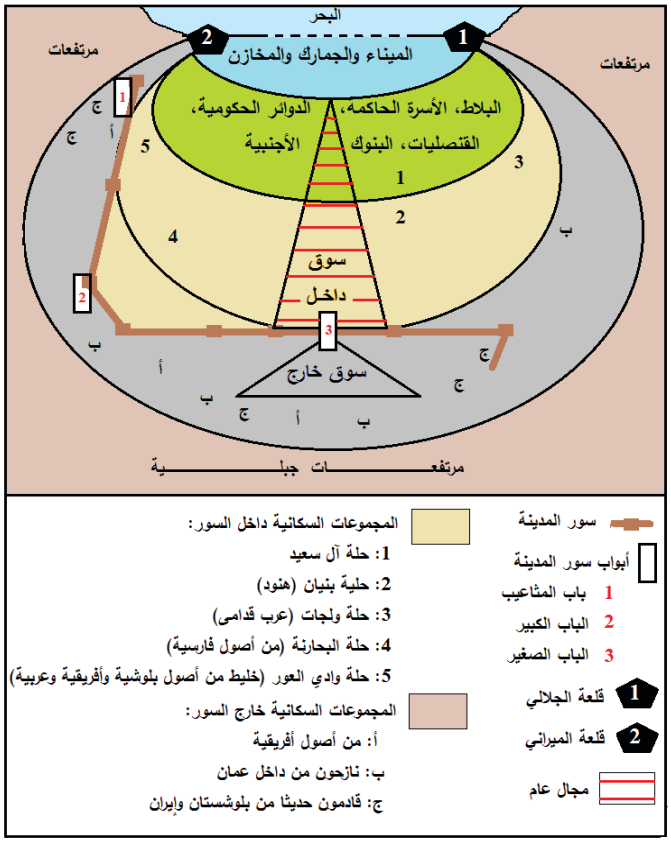

الشكل ٣: نموذج مبسط لتوزيع الفئات الاجتماعية في مدينة مسقط القديمة

المصدر: الشكل من إنجاز الباحث.

١ . كان من الممكن أن تكون أنصاف الدوائر دوائر كاملة (مدينة إقطاعية نموذجية) لولا وجود البحر ناحية الشمال.

وثيق به لأغراض التجارة والضرائب والحرب والأمن. وتضم البلاط السلطاني وبيوت أعيان دولة آل سعيد ومن تبعهم، وكبار موظفي الدوائر الحكومية والبعثات الدبلوماسية الأربع، وفرعين محليين لبنوك أجنبية. ومكوّنات هذه الدائرة تكاد تكون منغلقة على نفسها، وقليلة التعامل مع بقية مكونات المدينة، إلا بما فرضته طبيعة العمل الإداري والمالي والخدمي.

• الدائرة الثالثة: تضم العرب الأوائل ومن التحق بهم في أزمان مبكرة من الهند وإيران وبلوشستان وأفريقيا. وأغلب أفراد هذه الدائرة من التجار والموظفين الحكوميين البسطاء، والعساكر، والعمال، والخدم. وقد عاشت هذه العناصر في الغالب منعزلة عن بعضها مكونة حارات متميزة عرقيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا، أو مذهبيا. وأهم هذه الحارات، حسب درجة علاقتها بالدائرة الثانية اقتصاديا وجغرافيا، هي حلة " بانيان " التي تقطنها عائلات كبار التجار الهنود، وحلة البحارنة الخاصة بطائفة الشيعة فارسية الأصل. وفي طرفي هذه الدائرة الثالثة، تشكلت منذ أواسط القرن العشرين حارات أخرى مثل حلة ولجات في جنوب شرق المدينة، وقد قطنها العمانيون العرب، أما بشمالي شرق المدينة، بالقرب من الباب الكبير، فقد نمت حلة وادي العور التي طغت فيها نسبة البلوش، وحلة السركال وأغلب سكانها زنوج من أصل أفريقي. (شولتز، ١٩٨٠: ١٢٠).

وبشكل عام كان سكان هذه الدائرة أكثر تفاعلا مع مكونات الدائرة الحاكمة (الدائرة الثانية) إذ كان أفرادها يمتهنون مختلف الأعمال الموجهة لسكان الدائرة الثانية، غير أن بعض هذه الحارات قد استطاعت اكتساب تخصص وظيفي، خاصة في ميدان التجارة، ونعني بذلك حارة بنيان وحارة البحارنة، في حين تخصص ذوو الأصول الأفريقية في خدمة المنازل وتحميل وتفريغ البضائع بالميناء.

• الدائرة الرابعة: تقع خارج السور، أي أن سكانها من الناحية العُرفية من غير أهل المدينة الأصليين، ومن الناحية الأمنية هم غرباء غير مأمونين. ولذلك فإن دخولهم للمدينة لا يتم إلا نهارا وعبر البوابات الثلاث. وقد قدّر شولتز عدد هذه الحارات في أوائل سبعينيات القرن الماضي بستة عشر حارة، خمسة منها لذوي الأصول الفارسية، ستة للبلوش، اثنتان للعرب العمانيين النازحين من الداخل، وثلاثة للزنوج المستقدمين من أفريقيا (شولتز، ١٩٨٠: ١٢٠). وغالبا ما شكلت المرتفعات الجبلية حواجز طبيعية لاتصال هذه الحارات ببعضها حيث نمت كل منها في حوض صغير يجسد وحدتها ويفصلها عن غيرها، والتجاور الجغرافي الظاهر في النموذج السابق (الشكل ٣) ينتفي بالتقطع الطبوغرافي والتجزؤ الاجتماعي. وكان مجمل سكان هذه الحارات في فقر شديد يتجلى من امتهانهم لكل صنف من الأعمال الظرفية، ومن تردي أكواخهم الهشة المقامة من خشب وصفيح وقشّ.

وفي محيط هذه المدينة الصغيرة، أي في المجال الجغرافي الذي يشكل حاليا إقليم العاصمة مسقط، انتشر ما يزيد على عشرين تجمعا سكانيا صغيرا يعيش أهلها على الصيد والزراعة، أو على الاثنين معا، وأحيانا على التجارة البحرية. ومن أهم هذه التجمعات مطرح، الأنصب، بوشر، الحيل، السيب، الخوض القديمة، الخ. وفي كل منها تسود قبيلة أو فخيذة أو عدد من العائلات المتحالفة بالمصالح والمصاهرة. وفي غياب أي نوع من وسائل الاتصال الحديثة، عاشت هذه التجمعات معزولة عن بعضها ومتقوقعة حول موارد مواضعها الطبيعية تفصلها مسافات جغرافية واجتماعية معقدة. وكانت المسافة البرية الفاصلة بين مطرح والسيب مثلا، تقارب مسيرة يوم كامل، والمسافة البحرية تتراوح، حسب الفصول وحالة البحر، بين ثلاث وأربع ساعات (سفن شراعية). وفي ضوء هذا الواقع، لم يكن إشعاع أي من هذه التجمعات يتجاوز حدودها المحلية باستثناء مطرح والسيب، بفضل وظيفتهما التجارية وأهميتهما التاريخية.

من واقع هذه التجزئة الاجتماعية والجغرافية للمجال الحضري، لم يستطع مجموع الحارات التي كانت موجودة في مسقط أن يرتقي إلى مستوى " المدينة " بالمعنى العصري للكلمة، أي المدينة بصفتها تجمعا سكانيا متكتلا، ومتجانسا، ومتعدد الوظائف، ومتكامل المكونات، ويحظى بروح جماعية وحسّ انتماء يتجاوز عناصر التراتب الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي والتنوع العقائدي. كما لم تكن مسقط قادرة على القيام بدورها كعاصمة ذات دور قيادي يشعّ على كامل عمان، وظلت الدولة بدون عاصمة فاعلة تجسد وحدة كيانها. ولعل عدم وجود أي شكل من أشكال التواصل بين العاصمة والدواخل هو الذي يفسر ضعف حضور السلطة خارج العاصمة وانتشار مؤسسة "الشيوخ " كسلطة محلية ذات نفوذ، كما يفسر إلى درجة كبيرة تفكك الاقتصاد وكثرة المشاكل الأمنية والقبلية والمذهبية والسياسية (المختار، ٢٠٠٧). وهذه الحقيقة هي التي تفسر كل الإجراءات العاجلة لبناء عاصمة في مستوى عمان الجديدة بعد نهضتها الحديثة سنة ١٩٧٠. وهذا منطلق كل التحولات المعاصرة.

٢. حراك المجال الحضري الحديث في مسقط.

إثر التحول السياسي الجذري الذي شهدته عمان سنة ١٩٧٠،

بدأت البلاد عملية إعادة بناء عميقة شملت الأرض والإنسان. ولقد ساعد تنامي عائدات الثروة النفطية على تلبية متطلبات النهضة الحديثة، ومن ضمنها بناء عاصمة لائقة وقادرة على تأطير المجال الوطني جغرافيا واجتماعيا. وفي هذا السياق بدأت مسقط تشهد حركة بناء كثيفة، وحراكا اقتصاديا وسكانيا وفكريا، ظهرت خلاله معايير جديدة في توطن الأسر وفي توزيع الشرائح الاجتماعية في المجال الحضري.

ومنذ بدايات عملية التنمية الحديثة، حظيت مسقط الكبرى بأولوية مطلقة في الاستثمارات الحكومية، حيث تراوح نصيبها في مختلف خطط التنمية الخمسية بين ٤٢,٤ ٪ و ٥٦,١٪ من مجمل الاستثمارات الوطنية (Mokhtar, 2011: 9)، فضلا عن استقبالها لمعظم المشاريع الوطنية الكبرى في مجال البنية التحتية (طرق، موانئ)، وفي مجال تجهيز المدينة بأدوات القيادة مثل الوزارات وما تبعها من دوائر، والإذاعة والتلفزيون، والمراكز التجارية الكبرى، ومعظم مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية والخدمية. ويرى العريفي (العريفي، ٢٠٠٠: ٢) أن المزايا التراكمية الناتجة عن هذا الاستقطاب قد زادت من قدرة الإقليم التنافسية، فازداد نموا.

وبهذا اكتسبت المدينة وظائف حضرية جديدة وفاعلة، جلبت إليها أعدادا كبيرة من سكان المناطق العمانية الأخرى، ومن العمانيين العائدين من المهجر والوافدين العرب والأجانب. وتوسعت المساحة المبنية بين بداية النهضة وسنة ٢٠٠٣، " بمعدل نمو سنوي بلغ ١٧,١ ٪ " (Al-Awadhi, 2005: 9). ومن عدد من القرى الصغيرة المتناثرة تشكل نسيج مبني فاق ٢٥٠ كيلومترا مربعا في حدود سنة ٢٠٠٨ (Mokhtar, 2011: 18) .

٢. ١. الحركة الرأسية والأفقية للسكان.

تمثلت الحركة الرأسية للسكان في ارتفاع كبير لحجم المدينة حيث مرّ عدد سكان مجموع القرى التي تشكل حاليا إقليم العاصمة مسقط من ٥٥ ألف نسمة تقريبا سنة ١٩٧٠ إلى ما يربو على ٧٣١ ألف نسمة سنة ٢٠١٠ (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٠)، أي إن عدد سكان مجمل إقليم العاصمة الحالي قد تضاعف بأكثر من ١٣ مرة خلال أربعين سنة. ورغم أن هذا النمو السكاني قد شمل كل نواحي المدينة الحالية بمعدل نمو سكاني سنوي بلغ ٤,٣ ٪ بين سنتي ١٩٧٠ و٢٠١٠، فإن معدلات نمو بعض قطاعات المجال الحضري كانت أعلى من معدلات البعض الآخر، مما يدل على أن لبعض الأحياء جاذبية أكبر للسكان. ويوضح الجدول التالي (جدول ١) تطور أعداد السكان ومعدلات نموهم السنوي خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠١٠، حسب ولايات إقليم العاصمة.

ويتبين من الجدول أن عدد سكان ولاية مسقط قد تراجع ممّا يربو على ٤١ ألف نسمة سنة ١٩٩٣ إلى ما يزيد قليلا على ٢٧ ألفا سنة ٢٠١٠، مسجلا بذلك معدل تناقص سكاني بلغ (٢,٣٦ - ٪) سنويا. وكان التراجع السكاني شديدا جدا خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣، إذ بلغ معدله ٤,٨٦ - ٪ سنويا. وسجلت مطرح كذلك تراجعا سكانيا واضحا جعل عدد سكانها يتناقص باستمرار (١٧٣,٩ ألف نسمة سنة ١٩٩٣، ١٥٣,٥ ألفا سنة ٢٠٠٣، ثم ١٥٠,١ سنة ٢٠١٠). في المقابل نمت الأعداد بصورة كبيرة جدا في بعض الولايات

الولاية	عدد السكان بالألف			معدل النمو السنوي		
	١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٠	١٩٩٣ - ٢٠٠٣	٢٠٠٣ - ٢٠١٠	١٩٩٣ - ٢٠١٠
مطرح	١٧٣,٩	١٥٣,٥	١٥٠,١	- ١,٢٤	- ٠,٣٢	- ٠,٨٦
بوشر	١٠٧,٥	١٥٠,٤	١٩٢,٢	٣,٣٣	٣,٤٩	٣,٣٣
السيب	١٥٥	٢٢٣,٥	٣٠٣	٣,٦٢	٤,٣٢	٣,٨٠
العامرات	٣٨,١	٤١,١	٥٨,٤	٠,٧٨	٤,٩٥	٢,٨٤
مسقط	٤٠,٩	٢٥	٢٧,٢	- ٤,٨٦	١,٢٧	- ٢,٣٦
المجموع	٥١٥,٤	٥٩٣,٥	٧٣٠,٩	١,٤١	٢,٩٧	٢,٠٤

جدول رقم ١: تطور عدد السكان ومعدلات النمو السنوي في مسقط (١٩٩٣ – ٢٠١٠)

الجدول من إعداد الباحث

مصادر البيانات: ١. وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للسنوات ١٩٩٣، ٢٠٠٣

٢. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٠، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لسنة ٢٠١٠.

الأخرى على غرار السيب وبوشر والعامرات (جدول ١).
وهكذا تغيرت الأوزان النسبية لولايات المنطقة المدروسة حيث خفّ وزن أقدم المكونات القديمة لصالح أحدثها، ونلاحظ في الرسم البياني التالي (الشكل ٤) كيف أن نسبة سكان ولايتي مسقط ومطرح قد تراجعت بصورة كبيرة فاسحة المجال لتضخم أحياء ولايتي السيب وبوشر، ثم نسبيا، أحياء ولاية العامرات. وهذه الظاهرة تدل على أن المجتمع المحلي قد شهد، ولا يزال يشهد، حركة أفقية للسكان تتمثل في هجرة نسبة من السكان المواطنين من أحيائهم القديمة المتدهورة بمسقط ومطرح نحو أحياء جديدة أرقى بفضل تحسن قدراتهم الشرائية، والسياسة الحكومية في توزيع الأراضي السكنية والتسهيلات المالية الحكومية والبنكية. وقد حل مكانهم بهذه الأحياء القديمة متواضعو الإمكانيات من الوافدين فازدادت فقرا وتدهورا.

وقد عملت هذه الحركة على زيادة الفوارق الاجتماعية بين الأحياء، حيث يميل أفراد كل شريحة اجتماعية إلى التجمع في مكان ما من المجال الحضري بناء على قدراتهم الشرائية. وفي هذا الاتجاه، جدّت معايير توطن لم تكن معهودة لدى المواطنين، أهمها المزايا البيئية للأحياء السكنية، مثل الارتفاع، والواجهة البحرية، والمحتوى الاجتماعي، وغير ذلك. والملاحظ أن معيار المسافة لا يتدخل كثيرا في توزيع السكان في مسقط، عكس ما تفترضه أغلب نظريات توزيع السكان الحضر؛ نتيجة توفر السيارات الخاصة، ورخص أسعار الطاقة، ومجانية خدمات نقل الطلاب، وانتشار المرافق الصحية والتعليمية في أغلب الأحياء.

٢,٢. نشاط سوق العقارات

أدت هذه المعايير الجديدة في توطن الأسر إلى تنافس اجتماعي على الأرض السكنية فنشأت سوق عقارية تتميّز بالمضاربة الشديدة على أراضٍ وزعتها الدولة بأسعار شبه مجانية[١] . وساهمت هذه السوق في زيادة عملية التنقية الاجتماعية للأحياء بتركيز متزايد للأفراد والأسر المتقاربين اقتصاديا في أحياء متميّزة. ويظهر من خلال خريطة التوزيع التقريبي للقيم العقارية المتوسطة في مختلف القطاعات الجغرافية بالمدينة (الشكل ٥) أن القيم العقارية لا تتوزع أفقيا بنسق محدد كما في المدن العصرية الأخرى (توزيع قطاعي أو تتابع دوائر) بل تشكل ما يشبه الخلايا المنتشرة في المجال الحضري بشكل عشوائي، لا يفسره غير اختلاف مزايا المواضع الطبيعية أولا، والمحتوى الاجتماعي ثانيا. وتظهر هذه الخلايا في الغالب بدون حدود واضحة، لكن كلا منها يشكل نواة لحي كبير له اسم وسمعة معينين لدى السكان.
وتختلف درجة انغلاق وانفتاح هذا الحي أو ذاك بدرجة نفوذية

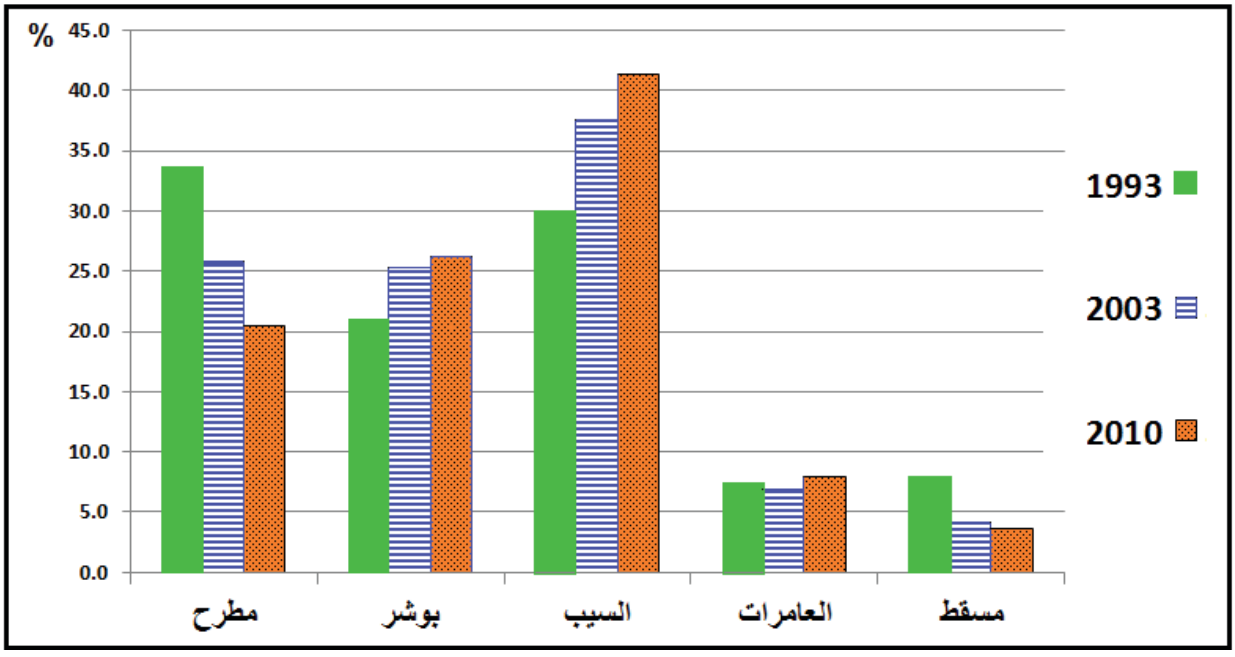

الشكل ٤: تغير الأوزان الديموغرافية النسبية (٪) لولايات إقليم العاصمة بين ١٩٩٣ و ٢٠١٠

مصدر البيانات: وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للسنوات ١٩٩٣، ٢٠٠٣، ٢٠١٠.

١. توزع وزارة الإسكان الأراضي السكنية بواقع ريال عماني واحد (٢,٥٦ دولار أمريكي) للمتر المربع في مسقط وصلالة، وبواقع نصف ريال في بقية المدن والقرى.

أفراد من شرائح أدنى، ترقوا حديثا في السلم الاقتصادي-الاجتماعي، وقرروا الاقتراب من نظرائهم الجدد. ويبين عدد قطع الأرض السكنية المعروضة في السوق، وسعر المتر المربع الواحد درجة النفوذية إلى هذه الأحياء والتي تم تمثيلها بدرجة كثافة الألوان في الشكل ٥.

وفي هذا الاتجاه، تظهر أحياء مدينة السلطان قابوس والصاروج ومرتفعات القرم والخوض الجديدة شبه مغلقة، نتيجة بلوغها درجة التشبع الجغرافي من ناحية، وارتفاعها إلى مستوى قدرة شرائية لا تبلغها غير النخبة الاقتصادية. في المقابل نجد خلايا أكثر مرونة تسمح بدخول عناصر اجتماعية جديدة منتقاة (العرض موجود والأسعار متوسطة) مثل الموالح والمعبيلة، وخلايا مفتوحة تماما أو تكاد، تبدو في متناول أغلب الطلب، وفيها تشتد حركة السوق العقارية والمضاربة مثل العامرات وحلبان.

٣.ملامح التركيب الحضري الجديد

يعدّ التحول من معايير توطن قائمة على الانتماء العرقي أو القبلي أو المذهبي أو السياسي-الاجتماعي إلى معايير اقتصادية بحتة، تحولا هاما جدا أخرج المدينة من نمط مدينة ما قبل الصناعة إلى نمط مدينة ما بعد التصنيع، وما يميّزها من تراكيب اجتماعية واقتصادية معقدة. وهذا نجاح واضح لعملية التنمية والبناء في تجاوز التقسيم القبلي والعرقي والديني، وفي خلق مدينة جديدة قوامها المواطنة وحسّ الانتماء. غير أن عمليات المضاربة في سوق العقارات قد عملت على توزيع السكان حسب قدراتهم الشرائية، فبدأت تظهر بوادر تقسيم اجتماعي للمدينة. وفي ضوء محدودية البيانات، تم البحث في بعض المؤشرات الخاصة بالمحتوى الاجتماعي للأحياء السكنية على مستوى مراكز الولايات الخمسة المكونة لإقليم العاصمة[١].

في مستوى أنماط المساكن السائدة، يبرز للملاحظة هيمنة صنف المساكن التقليدية القديمة من نوع "عربي" في مسقط القديمة بما يزيد عن (٥٠ ٪) من مجمل مساكنها (الشكل ٦) وتدني نسب الأنماط السكنية الحديثة من نوع "فيلا" أو "شقة". في المقابل، تكون الصورة معكوسة في المراكز الحضرية الجديدة، حيث يسود نمط الفيلا الفردية في السيب والعامرات (أهمية المساكن الشعبية المحولة في هذه الولاية الأخيرة)، ونمط الشقة في بوشر ومطرح. ونظرا لأن نمط المسكن غالبا ما يعكس صنف محتواه الاجتماعي، فإن هذا التوزيع يؤشر إلى اختلاف في المستويات الاقتصادية للسكان.

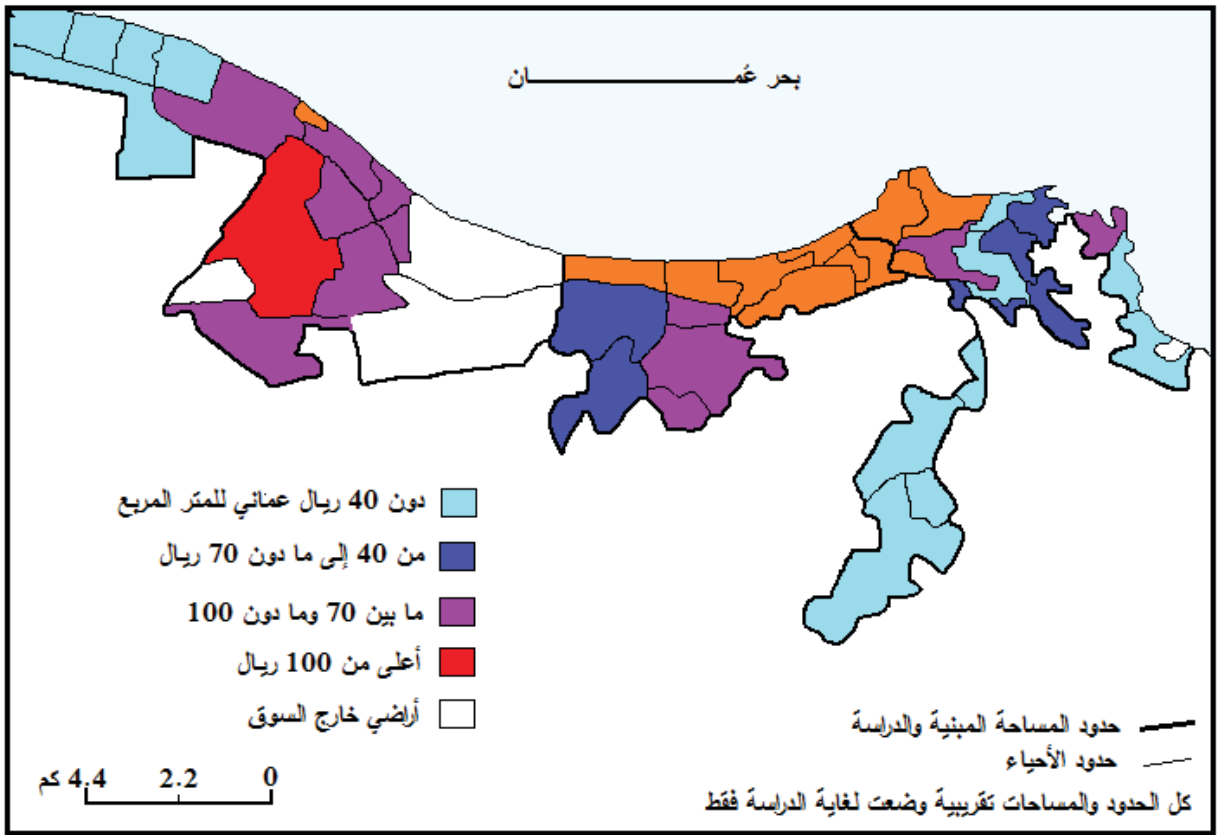

الشكل ٥: التوزيع التقريبي للقيم العقارية في إقليم العاصمة مسقط في حدود سنة ٢٠١٠

١. لم تتوفر بيانات عن أنماط المساكن على مستوى وحدات إدارية أصغر.

ويدعم الرسم البياني التالي (الشكل ٧) هذا الاستنتاج حيث يشير إلى وجود تفاوت بين الولايات على مستوى نسبة المتعلمين ومستوياتهم التعليمية، فنلاحظ تركزا شديدا للحاصلين على مؤهل جامعي في كل من ولايتي السيب وبوشر، مقابل ضعف شديد لنفس الفئة التعليمية في كل من مسقط ومطرح. ونفس التركز ملحوظ في مستوى نسبة الجامعيين من مجمل المتعلمين بإقليم العاصمة، ومجمل المتعلمين في كل ولاية، وهذا فيه عدم توافق مع نسبة السكان في كل ولاية.

وفي علاقة هذا التوزيع بالمحتوى الاجتماعي نلاحظ أن السيب وبوشر هما الولايتان اللتان تتركز فيهما الأحياء الجديدة بمبانيها الضخمة وتجهيزاتها الراقية، وقيمها العقارية المرتفعة، في حين تتكون ولايتا مطرح ومسقط من أحياء قديمة ضيقة ومكتظة بالعمالة الآسيوية الوافدة، وولاية العامرات من أحياء فقيرة أو متوسطة تطغى فيها المباني المتواضعة. وعند استعمال مؤشر ارتباط المساكن والمنشآت والأفراد بشبكة الأنترنت، نلاحظ أن نسبة المشتركين في كل من بوشر والسيب ومطرح تتجاوز ٤٠ ٪ من مجمل سكان كل منها، في حين كانت نسبة المشتركين في ولاية مسقط دون ٣٠ ٪، وفي ولاية العامرات في حدود ثلث سكان الولاية (٣٣,٣ ٪)، وهو ما يؤيد وجود فوارق اجتماعية فيما بينها (الشكل ٨).

أما على مستوى الشكل الخارجي للمساكن، كتعبير عن المستوى الاقتصادي للفئات الاجتماعية التي تقطنها، فتوضح الأشكال (٩ و١٠ و١١) تفاوتا كبيرا بين أحياء المدينة، علما بأن الحدود بين الأحياء في هذا المستوى لا تبدو أحيانا واضحة بحكم أن كثيرا من الفراغات ما زالت في طور البناء، فضلا عن مسألة التجاور بين نمطين مختلفين يتصارعان من أجل الأرض السكنية. ويفسرُ هذا الصراع على أنه مرحلة من مراحل توسع المدينة وحركة الشرائح الاجتماعية في المجال الجغرافي الحضري، ذلك أن بعض الأحياء التي كانت متواضعة في موقعها وقيمتها العقارية تكتسب عبر الزمن قيمة جديدة (الريع الحضري) وتصبح مجال تنافس للفئات المختلفة عبر سوق العقارات. و غالبا ما ينتهي هذا التنافس بخروج الأضعف ماديا وسيادة الفئة الأقوى اقتصاديا مما يزيد في قيمة الحيّ وفي درجة التنافس الاجتماعي عليه.

وهكذا يتجزأ المجال الحضري لإقليم العاصمة مسقط حاليا إلى مشاهد مختلفة تتنوع فيها الصور بين أحياء غنية ذات مساكن راقية ومساحات خضراء جميلة ومرافق متنوعة، وأخرى متواضعة على كل هذه المستويات، بل أن بعضها يعاني من فقر واضح للمساكن وما يحيط بها.

خاتمة وتوصيات

أدت عملية بناء العاصمة مسقط إلى ظهور مدينة عصرية شاسعة تتوافر فيها المرافق والخدمات والمساكن اللائقة، غير أن التنافس الاجتماعي على الأرض السكنية والمضاربة العقارية قد أديا إلى ظهور بوادر تجزئة اجتماعية للمجال

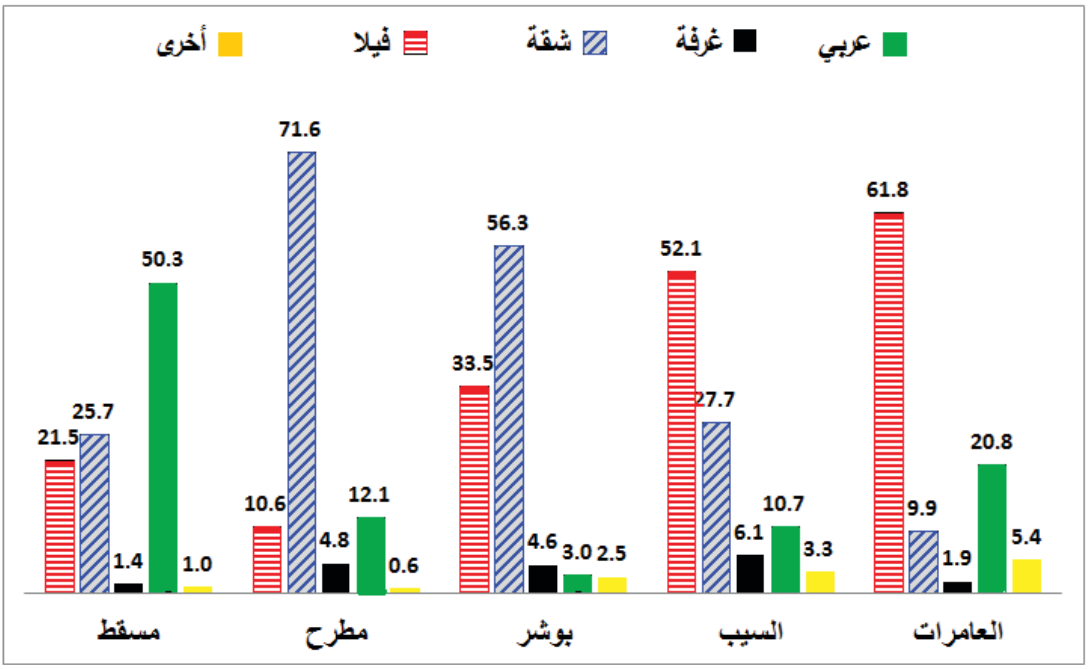

الشكل ٦: التوزيع النسبي لأنماط المساكن في مراكز ولايات إقليم العاصمة.

مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

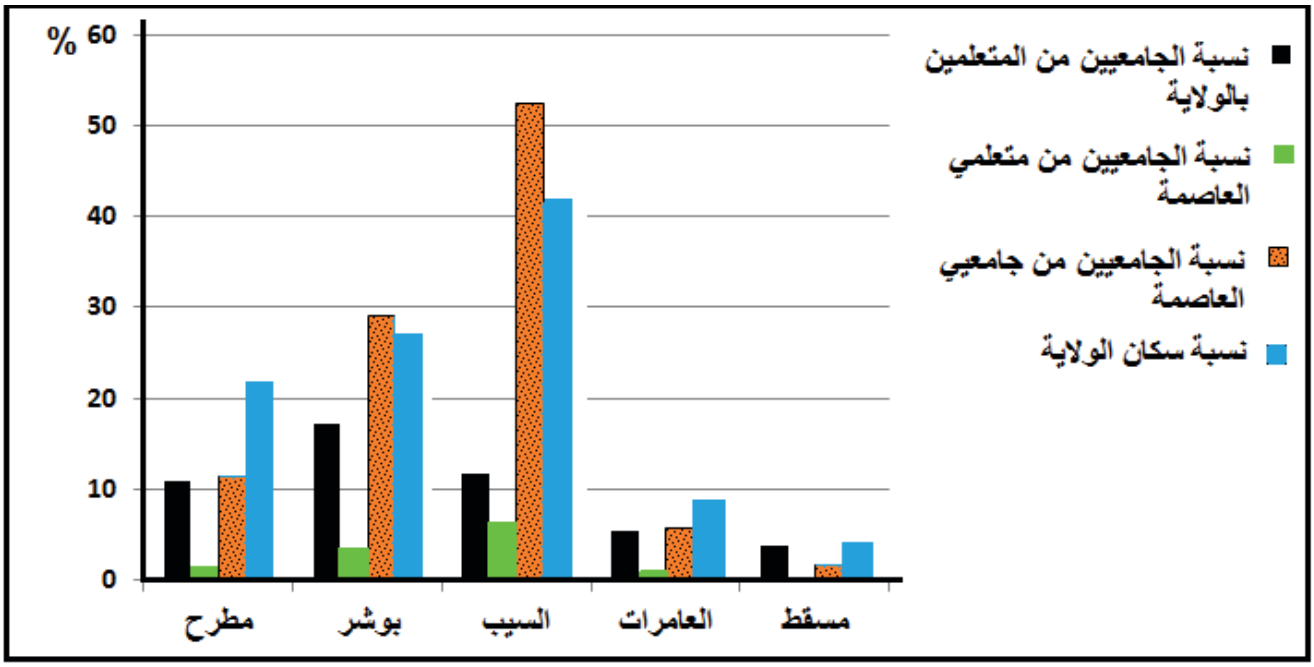

الشكل ٧: مؤشر مستوى التعليم حسب ولايات إقليم العاصمة سنة ٢٠١٠ (نسب مئوية).

مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

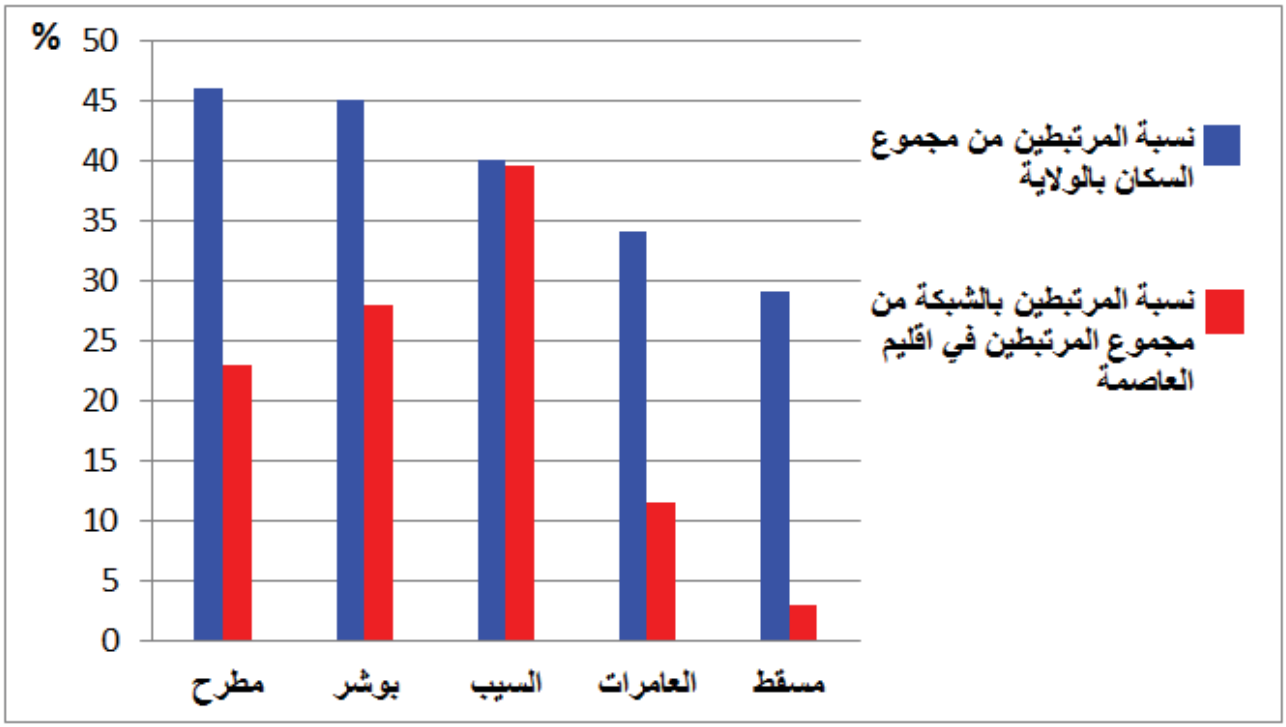

الشكل ٨: نسب المرتبطين بشبكة الأنترنيت حسب الولايات سنة ٢٠١٠

مصدر البيانات: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

الشكل ٩. مباني سكنية في مسقط القديمة.
الصورة للباحث ٢٠١٢

الشكل ١٠. الموالح: حي جديد للفئات المتوسطة في شمال العاصمة طور البناء.
الصورة للباحث، ٢٠١١

الشكل ١١: أحد الأحياء الراقية بمدينة مسقط (مرتفعات القرم)

الحضري يهدد جوهر المدينة بصفتها مجالا اجتماعيا متكتلا، متجانسا ومتفاعلا. وهذه الصورة الأولية عن تفاوت أحياء المدينة يستوجب بيانات أدق ودراسات أعمق حتى تتمكن الدوائر المسؤولة من التدخل للعمل على:

- مكافحة المضاربة العقارية التي تعرقل سياسة الدولة في بناء مجال حضري متجانس قدر الإمكان.
- المساواة بين الأحياء في المرافق والخدمات البلدية .
- الحدّ من التمدد الحضري (Urban Sprawl) لما ينتج عنه من استهلاك للمجال الجغرافي الحضري، وفي التمدد تجزئة.
- تجاوز سياسة توفير المسكن الملائم إلى استراتيجية توفير البيئة الحضرية الملائمة لجميع سكان المدينة .
- تجهيز المجال الحضري بمساحات للتفاعل الاجتماعي مثل الساحات العامة، وحدائق الأحياء المفتوحة للتنشيط الثقافي، وملاعب الأحياء، والمكتبات العامة، والجمعيات الأهلية، وفضاءات العمل التطوعي الحضري، الخ.
- الحدّ من النماذج المعمارية المبنية على فكرة المجتمعات المسيجة والمغلقة (Gated communities) التي تزيد التجزئة الحضرية تجزئة.
- تجديد (Renovation) وإعادة تأهيل (Rehabilitation) الأحياء القديمة والمتدهورة بغاية تثبيت السكان الأصليين وتشجيع المواطنين على العودة إليها وتنشيطها، مع المحافظة على طابعها المعماري التقليدي، وتوظيف بناءاتها التراثية لأغراض ثقافية واجتماعية وترفيهية.

ولقد تبين خلال الدراسة أن إقليم العاصمة مسقط، كما هو الشأن لكل التجمعات الحضرية في عمان وفي دول الخليج العربية، ما زال يحتاج العديد من الدراسات الجغرافية. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى مواضيع تتعلق بأنماط استعمالات الأرض، الخطط الحضرية العصرية ومدى تلاؤمها مع طبيعة المجتمع، التوزيع الجغرافي للمرافق العامة، حركة السكان الأفقية داخل المجال الحضري، عوامل ومظاهر التمدد الحضري، التقسيم الجغرافي للمدينة حسب الجنسية

(مواطنون / وافدون)، الحركة اليومية للعمالة بين العاصمة وظهيرها الجغرافي، وغير ذلك.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو صبحة، كايد عثمان، ٢٠٠٣، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

شولتز، فريد، ١٩٨٠، سلطنة عمان، مقدمة جغرافية، الجزء الأول، (ترجمة) شركة انتربات، شتوتجارت، ألمانيا.

العريفي، صالح عبدالله ، ٢٠٠٠، التمركز التنموي: مسقط الكبرى مقابل الأقاليم الأخرى، مؤتمر التخطيط والتنمية الإقليمية في سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس، ٩-١١ أكتوبر.

المختار، بالقاسم، ٢٠٠٧، ديناميكية الماء والعمران وتنظيم المجال في سلطنة عمان، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الأول، جامعة السلطان قابوس.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٠، أهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة ٢٠١٠

نجاحي، محمد العزيز، ٢٠١٢، مدخل إلى علم الاجتماع التطبيقي، دار النهى للطباعة والنشر والتوزيع، صفاقس، تونس.

وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، ٢٠٠٤، بيانات ومؤشرات مختارة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت،١٩٩٣-٢٠٠٣.

وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٣، ٢٠٠٣، ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية

Al-Awadhi T., 2005, “Monitoring Urban Growth in Oman Using Remote Sensing and GIS, Seeb Wilayat case study, proceedings of URS/URBAN Conference 2005, 14th – 16th March 2005, Tempe Arizona, USA

Claval P., 1974, Eléments de Géographie Humaine, M. T. Genin, Paris.

Harris, C. D., & Ullman, E.L., 1945. “The Nature of Cities.” Annals of the American Academy of Political and Social Science 242:7–17.

Hoyt, H. 1939,The Structure and Growth of Residential Areas in American Cities, Washington DC: Federal Housing Administration, USA.

Mokhtar B., 2011, « Marché Foncier et Espace Social à Mascate, Oman », Cybergeo : European Journal of Geography, Espace, Société, Territoire, article 543, mis en ligne le 01 juillet 2011, modifié le 01 juillet 2011. URL : http://cybergeo.revues.org/23832. Consulté le 04 juillet 2011. http://cybergeo.revues.org/23832

Muscat Municipality., 1997. Directorate of Information & External Relations, Muscat: Evolution and Development, Muscat.

Radford J.P., 1979, Testing the Model of the Pre-industrial City, Transactions, Institute of British Geographers, No 4.

Scholz,F , 2002, “La Différenciation Socio-Spatiale de la ville Arabo-musulmane, le cas de Mascate, in M. Lavergne, B. Dumortier, (éd.), L’Oman contemporain, Karthala, Paris, pp197- 207.